العرب
الثلاثاء 2020/06/02
السنة 43 العدد 11719

رفض إماراتي لقرار إسرائيل ضمّ أجزاء من الضفّة

أبوظبي – عبّرت دولة الإمارات العربية المتّحدة عن رفضها القاطع لما تضمنه برنامج الحكومة الإسرائيلية من مخططات لضم أراض فلسطينية، مجدّدة تأكيدها دعم مسار السلام في الشرق الأوسط.

وحذّر وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش من انتكاس عملية السلام بسبب الخطوة التي تعتزم إسرائيل تنفيذها.

وكتب في تغريدة على تويتر "الحديث الإسرائيلي المستمر عن ضم أراض فلسطينية يجب أن يتوقف"، مضيفا "أي تحرّك إسرائيلي أحادي الجانب سيكون انتكاسة خطيرة لعملية السلام، وسيقوض حق تقرير المصير للفلسطينيين، وسيشكل رفضا للإجماع الدولي والعربي بشأن الاستقرار والسلام".

أنور قرقاش

التحرك الإسرائيلي أحادي الجانب انتكاسة لعملية السلام

وجاء كلام قرقاش بمثابة تذكير بالموقف الثابت للإمارات من قضية الضمّ والذي كان قد عبّر عنه في وقت سابق وزير الخارجية والتعاون الدولي الإماراتي الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان بالقول إنّ مخططات إسرائيل بضم أجزاء من الضفّة تمثل خطوة غير قانونية تقوض فرص السلام وتتعارض مع كافة الجهود الدولية للوصول إلى حل سلمي.

كما رفض الشيخ عبدالله بن زايد تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو التي أشار فيها إلى قبول عربي ضمني بهذه الخطوات، معتبرا أنها "تجافي الواقع وتنافي حقيقة الموقف العربي، فالإجماع العربي معلن وثابت في القرارات الصادرة عن جامعة الدول العربية وتم التأكيد عليه في العديد من الاجتماعات الوزارية العربية".

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قال إن حكومته ستبدأ اعتبارا من أول يوليو القادم مناقشة خطته لبسط السيادة الإسرائيلية على أراض يريد الفلسطينيون إقامة دولتهم عليها وفقا لمسار السلام المدعوم إقليميا ودوليا. وردا على الخطوة الإسرائيلية أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس في 19 مايو الماضي، أنه أصبح في حل من جميع الاتفاقات والتفاهمات مع الحكومتين الأميركية والإسرائيلية، ومن جميع الالتزامات المترتبة عليها بما فيها الأمنية.

ومن جهته، حذر المبعوث الأممي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ميلادينوف الأحد الماضي من أن ضمّ تل أبيب مناطق فلسطينية سيؤدي إلى اندلاع الصراع وعدم الاستقرار في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقال المبعوث الأممي إنّ أي تحرك إسرائيلي لضمّ أجزاء من الضفة، أو أي انسحاب فلسطيني من الاتفاقات الثنائية سيغير الديناميكيات المحلية، وبالتالي سيزداد وضع السلام والأمن سوءا، وسنواجه بسياسات متطرفة وأكثر صلابة من كلا الجانبين.

وتعمل لجنة إسرائيلية ـ أميركية على وضع خرائط المناطق التي ستضمها تل أبيب في الضفة الغربية للسيادة الإسرائيلية، والتي ستعترف الولايات المتحدة بها.

وتشير تقديرات فلسطينية إلى أن الضم الإسرائيلي سيصل إلى ما هو أكثر من 30 في المئة من مساحة الضفة الغربية. وحذر الفلسطينيون مرارا من أن الضم سينسف فكرة حل الدولتين من أساسها، وقد يسبب اندلاع مقاومة شعبية.

تشويش حوثي على مؤتمر المانحين بالسعودية

صنعاء – غلبت الحسابات السياسية الضيّقة على موقف جماعة الحوثي المسيطرة بقوّة السلاح على العاصمة اليمنية صنعاء وأجزاء أخرى من البلاد، من الجهد السعودي لجمع تمويلات لليمن تعتبر شديدة الحيوية لسكّانه في ظل الأزمة الإنسانية الطاحنة التي زادتها خطورة جائحة كورونا المهدّدة للبلد المفتقر لأدنى وسائل مواجهتها.

وأعلنت الجماعة الموالية لإيران، رفضها استضافة السعودية، الثلاثاء القادم، مؤتمر المانحين لدعم خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن.

وقال الناطق باسم الحوثيين محمد عبدالسلام في تصريح نقلته قناة المسيرة التابعة للجماعة "اللجوء إلى تنظيم السعودية مؤتمرا للمانحين في ظل استمرار العدوان والحصار هروب من أصل المشكلة".

واعتبرت مصادر سياسية أنّ هذا الموقف جاء بدفع من عاملَيْن أحدهما مادّي حيث لا يرغب الحوثيون في أن تمرّ المساعدات الدولية لليمن عبر القناة السعودية ما يحرمهم من حرية التصرّف فيها وتجييرها لخدمة مصالحهم وأهدافهم بما في ذلك تمويل مجهودهم الحربي، والثاني سياسي يتمثّل في منع الترويج لصورة إيجابية للمملكة لدى المجتمع الدولي كطرف أساسي في عملية تحسين الوضع الإنساني لليمنيين.

ولا يبدو الحوثيون في موقفهم هذا كثيري الاهتمام بدرء كارثة حقيقية تداهم اليمنيين وتتوالى التحذيرات الدولية من خطورتها. وكانت 17 وكالة ومنظمة دولية قد حذّرت الخميس الماضي من خطر موت كثير من اليمنيين في ظل تزايد المخاوف من إمكانية تعليق 30 من أصل 41 برنامجا للأمم المتحدة في البلاد خلال الأسابيع القليلة المقبلة جراء نقص التمويل.

وتعقد الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا آمالها على مؤتمر المانحين، الذي تزمع الأمم المتحدة عقده الأسبوع القادم في الرياض بالشراكة مع السعودية من أجل حشد الدعم لسد الاحتياجات الإنسانية العاجلة لليمن.

لكن جهات يمنية أخرى تحذّر بدورها من سوء التصرّف في تلك التمويلات بالاستناد إلى تجارب سابقة ثبت خلالها فساد الحكومة الشرعية وسوء تصرّفها.

وعلى صعيد ميداني، اختار الحوثيون لحظة اقتراب موعد عقد المؤتمر للتصعيد عسكريا ضدّ السعودية بهدف استفزازها وجرّها إلى الردّ.

وقال العقيد الركن تركي المالكي المتحدث الرسمي باسم قوات تحالف دعم الشرعية بقيادة السعودية، الإثنين، إنّ قوات التحالف تمكنت من اعتراض وإسقاط طائرتين مسيّرتين أطلقتهما ميليشيا الحوثي باتجاه مدينة خميس مشيط جنوبي المملكة.

وأكّد المالكي في بيان استمرار الميليشيا في انتهاك القانون الدولي الإنساني بإطلاق الطائرات بدون طيار واستهدافها المتعمّد للمدنيين والتجمعات السكانية.

حياة اليمنيين آخر اهتمامات الحوثيين

واشنطن ترفض حوارا مع العراق يقتصر على الجانب الأمني

حزمة متكاملة من القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية والحقوقية

ماثيو تولر: لسنا جمعية خيرية

طَرْح أطراف سياسية عراقية لفكرة حوار استراتيجي بين الولايات المتّحدة والعراق يركز على الجانب الأمني ويفضي إلى تغيير جذري في طبيعة الحضور العسكري الأميركي داخل الأراضي العراقية وصولا إلى إلغائه، يبدو طوباويا إلى أبعد الحدود، فلا الولايات المتّحدة مستعدّة لحوار من هذا القبيل تكون نتائجه بمثابة هدية مجانية لإيران، ولا العراق يمتلك من الأوراق والإمكانيات لفرض حوار على واشنطن معاكس لمصالحها وأهدافها.

بغداد – ما تزال الحكومتان العراقية والأميركية تروّجان بشكل غائم لعقد حوار استراتيجي بينهما خلال الشهر الجاري لتحديد مستقبل العلاقة بين البلدين دون تحديد واضح لطرق إجراء ذلك الحوار والجهات المكلفة بإدارته والمشاركة فيه وطبيعة النتائج التي سيتمخّض عنها وهل هي قرارات تنفيذية ملزمة أم مجرّد أفكار وأطر عامّة.

وقال السفير الأميركي في العراق ماثيو تولر إنّ الحوار الاستراتيجي المقرر إجراؤه بين بلاده والعراق منتصف شهر يونيو الجاري، لن يقتصر على التعاون الأمني بين الطرفين لكنّه سيشمل مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية وحتّى الثقافية.

ومن الجانب العراقي تحدّثت مصادر سياسية عن جهود حثيثة يبذلها رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي لحلّ عقدة حقيبة الخارجية التي حال تنافس الأحزاب عليها دون اختيار وزير لها، فيما الدخول في حوار استراتيجي مع الولايات المتّحدة لا يحتمل تواصل الشغور في هذا المنصب الهام.

وتثار في العراق أسئلة ملحّة بشأن قدرة البلد في وضعه الراهن المثقل بالأزمات على إدارة حوار جادّ وندّي مع قوّة عظمى من حجم الولايات المتّحدة وتحصيل مكاسب من ورائه وفرض التغييرات المنشودة في العلاقات القائمة حاليا بين البلدين في اتّجاه يخدم المصالح العراقية العليا.

كما لا تسلم أهداف واشنطن من الحوار المرتقب من أسئلة، يطرحها خصوصا المشككّون في النوايا الأميركية ومدى استعداد إدارة الرئيس دونالد ترامب في الأشهر الأخيرة من الولاية الرئاسية الحالية لإدخال تعديلات ذات شأن على طبيعة العلاقة مع العراق من قبيل إعادة صياغة الوجود العسكري الأميركي وتقليصه وصولا إلى إلغائه وفق ما تطالب به أطراف سياسية مشاركة بشكل فاعل في العملية السياسية العراقية تعرف بانحيازها لإيران ذات المصلحة الكبرى في تقليص النفوذ الأميركي في العراق.

وتضمّن كلام تولر إشارة ضمنية لهذا الموضوع عندما طرح أفكارا أولية بشأن الحوار مع بغداد في شكل حزمة متكاملة لا تقتصر على الجانب الأمني بل تربطه بالجوانب الاقتصادية حيث نقطة الضعف الأساسية للعراق في الفترة الحالية التي يشهد خلالها أزمة اقتصادية ومالية غير مسبوقة تزيد من حاجته للدعم الخارجي، والأميركي تحديدا، ما يعني عدم قدرته على فرض أي تغيير في طبيعة علاقاته مع الولايات المتّحدة في اتّجاه لا ترغب فيه إدارتها.

ولعلّ أدنى ما تحتاج إليه بغداد بشكل عاجل أن تواصل واشنطن إعفاءها من الالتزام بالعقوبات الأميركية الشديدة المفروضة على إيران حتى تتمكّن حكومة مصطفى الكاظمي من مواصلة استيراد الكهرباء والغاز من الجانب الإيراني لتفادي حدوث أزمة طاقة كبيرة من شأنها أن تزيد من تأجيج الغضب في الشارع المتحفّز منذ خريف العام الماضي للتظاهر والاحتجاج.

وقال تولر إنّ أعضاء البعثة الأميركية بجميع أنحاء العراق سيناقشون بشكل مفصل في الأسابيع المقبلة كيفية تناول اتفاقية الإطار الاستراتيجي.

وشدّد في مقطع فيديو نشره على موقع فيسبوك الرسمي التابع للسفارة الأميركية في العراق على أنّ علاقات البلدين تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والعلمية، ولا تقتصر فقط على المساعدة الأمنية، في إشارة إلى قيادة الولايات المتّحدة لعمليات التحالف الدولي ضدّ داعش على الأراضي العراقية وانخراط الجيش الأميركي في تدريب نظيره العراقي على مواجهة التنظيم باستخدام السلاح الأميركي.

> **لا واشنطن مستعدة لتغيير طبيعة علاقتها ببغداد ولا الأخيرة تمتلك وسائل لتغيير العلاقة خصوصا في جانبها الأمني والعسكري**

وكانت الأحزاب الشيعية في العراق قد وقفت وراء استصدار قرار برلماني يلزم الحكومة بإخراج القوات الأميركية من البلاد إثر قيام تلك القوات بقتل قائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي العراقي أبومهدي المهندس بغارة جوية على موكبهما قرب مطار بغداد مطلع العام الجاري.

وتأمل تلك الأحزاب أن تتّخذ الحكومة ذلك القرار أساسا لمطالبة واشنطن بسحب قواتها من العراق خلال الحوار المرتقب.

وتعمّد السفير الأميركي في سياق حديثه عن الحوار الاستراتيجي مع العراق التطرّق إلى قضية المساعدات التي تشتدّ الحاجة العراقية إليها قائلا "سيتسنى الاطلاع على المزيد من التفاصيل عن سبل تقديم الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الدعم الإنساني ودعم الاستقرار لملايين العراقيين المعرضين للخطر"، ومشيرا إلى أنّ "القسم الاقتصادي في السفارة سيسلط الضوء على عمله الدؤوب لجلب الوفود التجارية والاستثمارات الأميركية وأصحاب الامتياز الأميركيين (الشركات العاملة في مجال النفط) لمساعدة للعراق على أن يكون مستقلا في مجال الطاقة".

وأضاف "القسم السياسي سيتحدث عن برامجه التي تعزز حقوق الإنسان والعدالة والمساءلة". ويمثّل هذا الملف لوحده ورقة ضغط فاعلة على السلطات العراقية ذات السجلّ غير النقي في المجال الحقوقي، حيث أنّ ممارسات من قبيل الاعتقال خارج نطاق القانون واختطاف النشطاء وقتلهم وآخرهم نشطاء الحراك الاحتجاجي المتواصل منذ أكتوبر الماضي، من الممارسات الشائعة في العراق، فضلا عن ممارسات الميليشيات المسلّحة ضدّ المدنيين والتي تتراوح بين اعتقالهم وقتلهم وتعذيبهم وتهجيرهم من مناطقهم (مثال سكان جرف الصخر جنوبي بغداد) والاستيلاء على أرزاقهم وممتلكاتهم وهي ممارسات شاعت كثيرا أثناء مشاركة ميليشيات الحشد الشعبي في الحرب ضد تنظيم داعش بين سنتي 2014 و2017.

وتمتلك الولايات المتّحدة بما لها من سلطة ونفوذ تحريك مثل هذه القضايا وتسليط عقوبات على شخصيات عراقية متهمة بالضلوع فيها واستخدامها الملف ككلّ ورقة ضغط على العراق كلّما اقتضت الحاجة ذلك.

البرلمان العراقي يستأنف انعقاده بحزمة من الملفات الخلافية

بغداد - حرك البرلمان العراقي المياه السياسية الراكدة منذ مدة، بالإعلان عن انعقاده الأربعاء، وسط توقعات بأن يكون استكمال الكابينة الوزارية في حكومة مصطفى الكاظمي أحد أبرز بنود هذه الجلسة.

وقالت مصادر مطلعة لـ"العرب"، إن المشاورات السياسية بشأن ملء الحقائب السبع الشاغرة في الحكومة، تسارعت بدءا من يوم السبت، وسط أنباء عن خلافات بشأن المرشح لحقيبة النفط.

وتعهد الكاظمي بمنح وزارة النفط لمرشح من محافظة البصرة، التي يعتمد العراق على ما تنتجه من بترول لتمويل الجانب الأكبر من موازنته العامة، لكن أطرافا سياسية نافذة تخشى أن يجري حسم مصير هذه الحقيبة السيادية عبر صفقة سياسية. وسيتعين على المرشح لأي حقيبة أن ينال ثقة البرلمان، ما يعني أن رأي الكتل النيابية سيكون حاسما في هذا المجال، برغم الأريحية التي يتمتع بها الكاظمي حاليا، بعد أن مرر الشهر الماضي ما يلزم من حقائب ليمنح مجلس الوزراء شرعية الانعقاد وفقا للدستور.

وتقول المصادر إن المشاورات مستمرة للتوصل إلى مرشح لحقيبة النفط من البصرة، يرضي الكتل السياسية، وهي مهمة ممكنة برغم صعوبتها، في ظل وجود خمسة مرشحين لهذا المنصب، قد تنطبق الشروط على عدد منهم.

ومثلما فعل مع حقائب أخرى، يمكن للكاظمي أن يعرض مرشحين غير حزبيين، ما يريح الجميع من مخاوف أن يسيطر حزب ما على هذه الوزارة الحيوية.

وعاد الخلاف الداخلي بين الأطراف الكردية ليتجدد بشأن المرشح لحقيبة الخارجية، بعدما بدا أن الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني، حسم أمره بشأن سحب اسم المرشح فؤاد حسين، وهو وزير المالية في حكومة عادل عبدالمهدي، والدفع بفوزي فرانسوا حريري بدلا منه.

وتقول مصادر سياسية إن البارزاني عاد إلى فكرة ترشيح فؤاد حسين، أملا في الدفع بشخصية كردية لهذا الموقع الحساس في بغداد، لاسيما بعدما طالت النقاشات المتعلقة بمرشحي الحقائب الأخرى.

ومنذ السادس من الشهر الماضي تاريخ عقد جلسة منح الثقة للحكومة، لم ينعقد البرلمان العراقي مطلقا، ما حرك خلافات سياسية على نطاق واسع، انتهى بعضها إلى المطالبة بإقالة رئيس البرلمان محمد الحلبوسي. ويفترض أن يؤدي تحديد موعد الانتخابات التي وعد الكاظمي بإجرائها، إلى معرفة الموعد التقريبي لانتهاء ولاية البرلمان الحالي.

واتهم نواب في كتلة سائرون، التي يرعاها رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر، الحلبوسي بتعطيل البرلمان لغايات مجهولة.

لكن رئيس البرلمان يقول إن صعوبة عقد الاجتماعات بسبب جائحة كورونا هو السبب الوحيد لعدم انعقاد البرلمان.

ويرى فريق الحلبوسي أن انعقاد البرلمان لاستكمال التصويت على الكابينة الحكومة هو أمر جوهري، لكن الأمور الأخرى يمكن تسييرها عن بعد، وهو ما لا يقنع أتباع الصدر.

ويقول نواب في سائرون، إن تعطيل البرلمان يستلزم استبدال رئيسه محمد الحلبوسي، أو حل البرلمان.

لكن حل البرلمان سيفقد البلاد آخر مصادرها الرقابية والتشريعية، بعدما جرى في وقت سابق حل المجالس التشريعية المحلية في جميع المحافظات العراقية.